

كلمة لرئيس "لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني"، خلدون الشريف، يعلن فيها إلغاء العمل بنظام التصاريح الأمنية التي اعتمدت في مخيم نهر البارد القاهرة،

بيروت، 2012/7/11. * [مقتطفات]

[.....]

حين فاتحني دولة الرئيس نجيب ميقاتي بإمكانية إسناد رئاسة لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني إليّ ترددت وتهيّبت لعلمي بحساسية هذا الملف الذي يشكّل أحد المكونات الأساسية لأمن واستقرار لبنان فضلاً عن كونه ملفاً رئيساً طُرح على طاولة الحوار الأولى في العام 2006 وأعيد طرحه بقوة على طاولة الحوار ما قبل الأخيرة التي صدر عنها إعلان بعيداً.

[.....]

رهبة بسبب ملف كان على مدى عقود ستة الأكثر تهاباً في لبنان والأكثر تشعباً، ملف كان ولا يزال أحد الأسباب الرئيسية لانقسام اللبنانيين، فضلاً عن أبعاده العربية والإقليمية والدولية وفي المقام الأول، هو ملف تسبّب به عدو لبنان وعدو العرب الذي اغتصب أرض فلسطين وهجر أهلها ويعمل جاهداً لمنع عودتهم إلى ديارهم.

* المصدر: موقع "لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني" الإلكتروني:

<http://www.lpd.gov.lb/Media-Room/Press-Release/%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AD-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85-%D9%86%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%AF.aspx?lang=ar-lb>

وجاء هذا التصريح خلال مؤتمر صحفي في السراي الكبير في بيروت بمناسبة تعيين خلدون الشريف رئيساً للجنة خلفاً للسفير عبد المجيد قصير.

[.....]

وهأنذا ألتقيكم اليوم لأضع أمام المجتمعين اللبناني والفلسطيني من خلال إعلامكم خطوط المسار للمرحلة المقبلة وذلك استناداً على المعطيات المتوفرة أمامي.

للتعاطي مع الملف الفلسطيني يجب الاستناد على ركائز ثلاث:

1- الركيزة الإجرائية، تشمل كل الإجراءات التي تخفّف من المشقات الحياتية

والمعاناة وتحتاج إلى قرارات حكومية؛

2- الركيزة السياسية والأمنية، وهي تقوم بداية على التعاون مع سفارة دولة

فلسطين كما وجميع الأطراف الفلسطينية والقوى الأمنية اللبنانية؛

3- الركيزة التشريعية والقانونية، التي تقوم على إعداد دراسات حول مشاريع

القوانين والتشريعات بحيث تلعب اللجنة دور المحرك والمعدّ والمقترح ويبقى الدور الأساس للسلطة التشريعية اللبنانية.

[.....]

فريق العمل الذي أترأسه هو عبارة عن هيئة حكومية مقرها رئاسة مجلس الوزراء،

تأسست في أواخر العام 2005 وتضم ممثلين عن وزارات معنية بشكل أو بآخر بحياة اللاجئين

الفلسطينيين في لبنان وتحديداً: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة العامة، مؤسسة

كهرباء لبنان، قيادة الجيش في وزارة الدفاع، وزارة العدل، مديرية الأمن العام في وزارة الداخلية،

ووزارة الخارجية والمغتربين.

من خلال ما تقدّم نستطيع أن نحدد ما سنقوم به من خطوات في المرحلة المقبلة:

أولاً، تفعيل اللجنة الوزارية المعنية بحسب الاختصاصات علماً أن الأمانة العامة أرسلت

كتب تأكيد لتعيين ممثلين عن الوزارات والإدارات المعنية وستجتمع هذه اللجنة فور اكتمال

التسميات؛

ثانياً، تشكيل لجنة فلسطينية تقنية تلاقي اللجنة الوزارية باختصاصاتها وتتشكل من أصحاب الكفاءة والاختصاص من الفلسطينيين مع مراعاة التوزيع الجغرافي للمخيمات وترفع توصيات وتقدم الاستشارات؛

ثالثاً، تأليف لجنة سياسية أمنية مصغرة، تضم الطرفين اللبناني والفلسطيني بالتعاون مع سفارة دولة فلسطين وكافة الفصائل وتكون مسؤولة عن تطبيق أي قرار يتم التوصل إليه؛ وأخيراً، لا بد لي ومن مقام رئاسة الحكومة أن أرفّ بشري إلغاء نظام التصاريح المعتمد في مخيم نهر البارد ابتداء من مطلع الأسبوع المقبل؛ ويبقى للجيش أن يؤدي دوره ومهامه في المخيم ومحيطه عندما تدعو الحاجة أسوة بسائر المناطق اللبنانية.

وفي سياق متصل، نعمل مع قيادة الجيش على بلورة آليات جديدة تسمح بإدخال مواد البناء بما يسهّل عمليات الترميم والإعمار الشرعي في كافة المخيمات المتواجدة على الأراضي اللبنانية.

وبقي أن نقول إن الدولة ستعمل على استملاك أراضٍ في محاذة مخيم نهر البارد بالسرعة المطلوبة مما يسهّل عملية إخلاء منطقة "الأي برايم" وأرض "صامد".

[.....]

ورداً على سؤال حول ما إذا كانت لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني ستتطرق إلى موضوع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، أكد الشريف أنه "سيتم التطرق إلى هذا الموضوع في الوقت المناسب"، لافتاً إلى "أن ملف السلاح الفلسطيني هو من الملفات الأكثر تعقيداً"، داعياً إلى "تأجيل كلامي عنه لبعض الوقت لأن آلية نزعه يتم وضعها من قبل الدولة اللبنانية فيما يقتصر عمل اللجنة على المواكبة والمساعدة، مع العلم أن هذا الموضوع قد جرى اتفاق بشأنه على طاولة الحوار".

ورداً على سؤال حول الوضع في نهر البارد، قال الشريف: "الوضع لم يكن لائقاً في السابق وإن المطلوب الآن إعادة بناء الثقة من أجل الولوج إلى الملفات الأخرى".

[.....]

أمّا لجهة المطالب الاجتماعية والحياتية للاجئين الفلسطينيين فرأى أنه "إذا أراد لبنان أن يحمي أمنه فعليه أن يسعى جاهداً لتأمين هذه المطالب لكل المقيمين على الأرض اللبنانية وإلاّ نكون نربي قنابل موقوتة على أرض. وحين نطلب من أحد أن ينفذ لنا شيئاً فينبغي علينا أن ننفذ له أمراً في المقابل."

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx